

المصطلح العربي الحديث في اللغة العلمية بين التأسيس، والتقييس

الدكتور عجلال لعرج

جامعة سعيدة - الجزائر

يشهد العالم . اليوم . تقدماً كبيراً، وتطوراً سريعاً في شتى مناحي الحياة، وذلك نتيجة ما حققه العقل البشري من اكتشافات علمية، واختراعات تكنولوجية حديثة تستدعي حضور لغة علمية لها القدرة وحدها دون سواها على نقل المفاهيم العلمية من لغة المنتج إلى لغة المستقبل، والمصطلحات العلمية هي الأداة الفاعلة في إنجاح هذه العملية، إذا ما تمّ حسن صياغتها، وضبط مفاهيمها وفق المعايير العالمية المتعارف عليها، والالتزام بالمبادئ العامة المتفق عليها.

الكلمات المفتاحية: المصطلح؛ المفهوم؛ المعيار؛ اللغة؛ العلم؛ التواصل؛ التخاطب؛ العلامات؛ الرموز؛ اللغة العلمية.

The Modern Arabic Term in the Scientific Language between Establishment and Standardization

Abstract: Today, the world is witnessing a significant progress and a fast development in all aspects of life, as a result of the scientific discoveries made by the human mind, and modern technological inventions which require the presence of a scientific language having the exclusive ability to transfer scientific concepts from the producer's language to the recipient's one, and the scientific terms are the effective tool in making this process works. If properly formulated, and setting its concepts in accordance with generally accepted international standards, adhering to/abiding by the general principles agreed upon.

Keywords: term, concept, standard, language, science, communication; conversational, signs, symbols, scientific language.

إنّ تكوين المجتمعات البشرية، وتعايشها على رقعة جغرافية معينة يسودها التآلف، والتآخي مبنيّ . أساساً . على طبيعة العلاقة القائمة بين الأفراد، والجماعات، والتي تنشأ عن طريق التفاهم في الأفكار، والتقارب في الرؤى والتصورات.

فإنّ العلاقة بين الناس في تبادل مصالحهم، وتحقيق التعاون فيما بينهم تقتضي مدّ جسور التواصل عن طريق التخاطب، والتفاهم اللذين لن يتمّا إلاّ بواسطة اللغة، أو عن طريق ما تمّ الاتفاق عليه فيما بينهم من إشارات، أو علامات، أو رموز. وما هذه الوسائط إلّا

تاريخ تسليم البحث: 14 ماي 2016.

تاريخ قبول البحث: 01 فبراير 2017.

المصطلح العربي الحديث في اللغة العلمية بين التأسيس، والتقييس، مجلة فصل الخطاب

مصطلحات شاعت بينهم نتيجة استخدامهم إيّاها، وكثرة تداولهم لها، والتي بواسطتها يتم التواصل، وتتحقق المنفعة العامة.

ولعلّ ما يُجسّد هذه المنفعة على أرض الواقع هو تبادل المهارات، والخبرات التي تمكّن العلماء، والمفكرّون من تحصيلها في ميادين العلم، والمعرفة، والتي لقيت رواجاً كبيراً بين شعوب العالم لما لها من أهميّة بالغة في حياتهم.

والعالم . اليوم . يشهد تقدّماً كبيراً، وتطوّراً سريعاً في شتى مناحي الحياة، وذلك نتيجة ما توصّل إليه العقل البشريّ من اكتشاف نظريات علميّة جديدة، واختراعات تكنولوجيّة حديثة ممّا استدعى حضور لغة علميّة لها القدرة وحدها دون سواها على نقل المفاهيم العلميّة من لغة المنتج إلى لغة المستقبل

فاللغة العلميّة تتميز عن التعبير الأدبيّ الفنيّ ببساطة الأسلوب، وسهولة التراكيب، ووضوح الأفكار والمفاهيم، والدلالات، فهي تتطلب الدقّة في تحديد معاني الألفاظ، والعبارات، وتجنّب استخدام الأساليب الخياليّة، والمجازيّة المثيرة للعواطف، والانفعالات، والمُحرّكة للمشاعر، والنزوات.

يصفها محمد حسن عبد العزيز في مقدّمة كتاب "المصطلح عند رفاة الطّهطاويّ بين الترجمة والتعريب" لإيمان السعيد جلال بقوله: "اللغة العلميّة من حيث صفاتها العامّة يجب أن تطابق روح العلم الذي تتناوله، ويجب أن تكون محدودة الألفاظ، بسيطة التراكيب، واضحة المدلولات، وقابلة للتّموا الذي لا حدّ له، وأن تسمح طبيعتها بالتصنيفات العلميّة، ويحسن أن يتجنّب العالم استخدام الأساليب الأدبيّة القائمة على الخيال، والمثيرة للانفعالات، ومن ثمّ فلا ينبغي أن يُضخّى فيها بشيء من الدقّة، والوضوح في سبيل الفصاحة، أو الجمال، ويجب أن تكون بعيدة عن متشابه القول في لغة الحياة اليوميّة. ومفردات هذه اللغة هي المصطلحات، والمصطلحات هي مجمع حقائق العلوم، وعنوان ما يتميّز به كلّ علم منها عن سواه." (1)

فهي لغة رمزيّة على حدّ قول الخوارزميّ في كتابه "مفاتيح العلوم": "والعلماء . في تعاملهم مع اللغة . على خلاف عامّة النّاس يتعاملون مع مفرداتها بطريقة خاصّة، بل قد تكون لهم لغة رمزيّة لا علاقة لها باللغة العاميّة" (2) ويصفها لطفي عبد البديع في مقدّمته لكتاب "كشّاف اصطلاحات الفنون" بقوله: " أما اللغة العلميّة فتمثّلها الأعلى تجريد الألفاظ من شوائب التّشخيص، وتخليصها من آثار الانفعال التي علقّت بها منذ الوضع الأوّل، ثمّ تحديد دلالاتها في نطاق الاصطلاح المتعارف عليه بين أهل العلم حتّى لا تُفضي العبارات إلى لبس يعوق الإلمام بالأحكام العقليّة التي تتألّف منها القضايا، والقوانين. ذلك أنّ أدنى صوّر الحكم العقلي على

حقيقة من الحقائق بناء لها في صياغة لفظية، والعلم لا يعدو أن يكون جملة من القضايا القائمة على علاقات المفردات بعضها ببعض بحيث يؤول الأمر في نهاية المطاف إلى البحث في الألفاظ، والكلمات من حيث إنها مادة الحدود، وطرائق البرهان.⁽³⁾ ويعني بذلك المصطلحات العلمية التي تُعتبر مجمع حقائق العلوم، ورموز مدلولاتها، فَيُها يتوصل الدارس إلى فهم حقائق العلوم، وإدراك قيمها الدلالية، ومفاهيمها العلمية. ويُحدد عز الدين إسماعيل بعض خصائص هذه المصطلحات بقوله: "إنَّ المتأمل في مفهوم المصطلح يتضح له أنه من أكثر المفاهيم غموضاً على الرغم من كثرة تداوله، فهو لغة خارج اللغة، أو فوقها فهو لا يخضع لمعاييرها، ولكنها لا تنكره، وهو كذلك لا يستقل نهائياً عنها، بل هو دائم الاختراق والتسلل إليها، ولكنه يظل محتفظاً لنفسه بمسافة تميزه عن سائر مفرداتها..."⁽⁴⁾ ونظراً لما يشهده العالم من تطوّر هائل، وتقدّم مُذهل في كلّ مناحي الحياة، وما يسايره من ظهور الكثير من المفاهيم الدلالية، والنظريات العلمية، والمبتكرات التكنولوجية أصبح من الضروري توفير ما يلزم من أسماء، وعلامات، ورموز يصطلح عليها أهل الاختصاص لتسمية ما استجدّ من مسميات لتُعرف بها، وتتميّز عن غيرها، إلّا أنّ ثمة عقبات وقفت عائقاً في طريق تحقيق هذه العملية منها ما يتعلق باللغة، ومنها ما له علاقة بمنهجية وضع المصطلح في اللغة.

فما يتعلق باللغة يُشير إليه إبراهيم كايد محمود بقوله: "إنَّ التقدّم الكبير، والتطوّر السريع في المعرفة البشرية بكافة أنواعها يعتمد على نقل المعلومات، وتبادلها، وتوثيقها، وتخزينها، ويستخدم المصطلحات، والمفاهيم الدالة عليها أساساً يُعتمد عليه في تنظيم الآراء، والأفكار العلمية، إلّا أنّ هذا التطوّر العلمي، والتقني الهائل، والسريع أدّى إلى صعوبة وضع مصطلحات كافية لتُغطي كلّ جوانب المعرفة الإنسانية."⁽⁵⁾

"إذ لا يوجد تناسب، أو تطابق بين عدد المفاهيم العلمية، وعدد المصطلحات التي تُعبّر عنها، فعدد الجذور في أية لغة لا يتجاوز الآلاف في حين يبلغ عدد المفاهيم الموجودة الملايين، وهي في ازدياد ونمو مضطردين..."

وقد يقود ذلك إلى ارتباك، واضطراب على المستويين الوطني، والدولي، وخاصة أنّ تصنيف المفاهيم، وطريقة التعبير عنها يختلفان من لغة إلى أخرى ممّا يُؤدّي إلى صعوبة تبادل المعلومات، ونموّها، وتغييرها..."⁽⁶⁾ ويقول مصطفى طاهر الحيادة في كتابه "من قضايا المصطلح اللغوي العربي": "ما من شك في أنّ جميع من دخل ميدان اللغة، وبحث فيها أيقن أنّ مسألة اختلاف المصطلحات، وتعدّدها أصبحت ظاهرة مؤرّقة، وبخاصّة في زمن التسارع العلمي الذي يتمخض كلّ يوم عن العديد من المصطلحات الجديدة في شتى المجالات. وتتضاعف المشكلة بالنسبة للغات المتلفّة، أي تلك التي تُتابع ما وضعه غيرها، ومنها اللغة العربية إذ

المصطلح العربي الحديث في اللغة العلمية بين التأسيس، والتقريب، مجلة فصل الخطاب
يعاني الباحثون في اللغة العربية من الزخم الوافر في المصطلحات الوافدة التي تحتاج إلى إيجاد
بديل دالّ مناسب تتقبّله الأذواق. ⁽⁷⁾

المصطلح في اللغة العربية:

لا شك في أنّ اختيار المصطلحات اللغوية للتعبير عن التّصورات الفكرية، والمفاهيم
العلمية بشكل دقيق، وواضح جعل الباحثين، والمختصّين يواجهون صعوبة حتّى على مستوى
لغة المنتج، فما بالنا باللّغات المستقبلية، ومنها لغتنا العربية التي شهدت . خلال عقود من الزّمن
. ركوداً علمياً أدّى إلى تراكمات كبيرة في المجال الفكريّ، والمعرفيّ سببه مشكل المصطلح العربيّ
الذي أصبح لا يواكب الحركة العلمية العالمية بسبب افتقاره للأسس العلمية، والمنهجية
لتحديد المفهوم، ودقّة التّصور، وحسن الصّيغة اللّغوية.

وهذا ما كلف العاملين في ميدان الترجمة بذل جهود مضيئة في التّفكير في إيجاد حلول
ناجعة لمشكل هذا المصطلح، وعملت الهيئات المعنية كالمجامع اللّغوية، والمؤسسات العلمية
على توفير ما يلزم من مصطلحات علمية عربية ملائمة لمقابلة المصطلحات الغربية الوافدة.
فاللّغة العربية شأنها شأن اللّغات العالمية الأخرى تنمو، وتتطوّر بفعل تزايد الكمّ
المفرداتي من المصطلحات العلمية، والتّقنيّة التي دعت إليها الحاجة الملحة لمواكبة العصر،
ومسيرة التطوّر الحاصل في مجال الفكر، وما يُنتجه من ابتكارات، واختراعات في جميع ميادين
الحياة.

فالمصطلح اللّغويّ أداة علمية مواكبة لما يستجدّ من علوم، وفنون، ومعارف، والعناية
بقضاياها قديمة قدم البحث العلميّ.

فالعرب كانوا يُطلقون على المصطلح تسمية "الحدّ" حيث يورد الشّريف الجرجاني
مفهوم الحدّ في كتابه "التّعريفات" بقوله: "والحدّ في اصطلاح المناطقة القول الدّالّ على ماهية
الشيء. " ⁽⁸⁾

وقد عرّفه السّكاكيّ بقوله: "الحدّ عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه، أو بلوازمه، أو بما
يتركّب منهما تعريفاً جامعاً مانعاً، ونعني بالجامع كونه متناولاً لجميع أفراده إن كانت له أفراد،
وبالمانع كونه أبيضاً دخول غيره فيه، فإن كان ذلك الشيء حقيقة من الحقائق مثل حقيقة
الحيوان، والإنسان، والفرس وقع تعريفاً للحقيقة، وإن لم يكن مثل العنقاء، وقع تفصيلاً
لللفظ الدّالّ عليه بالإجمال.

وكثيراً ما نغَيّر العبارة، فنقول: الحدّ هو وصف الشيء وصفاً مساوياً، ونعني بالمساواة أن
ليس فيه زيادة تخرج فرداً من أفراد الموصوف، ولا نقصان يدخل فيه غيره. " ⁽⁹⁾

لقد واجه اللغويون العرب المحدثون من أهل الاختصاص من معاجمين، واصطلاحيين، ومترجمين إشكالاً عويصاً في التعامل مع المصطلح العلمي في اللغة العربية من حيث صياغته، وضبط دلالاته وجعله مطابقاً للمفهوم العلمي الأجنبي، مما أدى إلى تراجع، وتأخر عن مواكبة التطور الحاصل. فاللغة العربية هي واحدة من اللغات العالمية التي تزخر بثرء لغوي هائل يشهد له الداني، والقاصي لكتّها. وعلى الرغم من سعة حجمها، وكثافة ألفاظها. ما زالت تعاني صعوبات في قضية المصطلح، الأمر الذي بات يُشكّل خطورة بالنسبة لعملية الترجمة، ونقل المعلومات العلمية، والمعرفية كما هي من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية. مشكلة المصطلح العلمي في الوطن العربي: إنّ مشكلة المصطلح العلمي في الوطن العربي راجعة إلى تعدّد اللّهجات المحليّة داخل الأقطار العربيّة وتنوّعها حتّى في جهات الوطن الواحد، ممّا أدّى إلى كثرة المصطلحات العربيّة التي تقابل مصطلحاً أجنبياً واحداً. وهنا نجد مصطفى طاهر الحيادرة يُشير إلى خطورة هذا الاختلاف بقوله: " تكمن أهميّة المصطلحات في الدّراسات العلميّة فيما تحمله من مفاهيم، ودلالات، فهي بمثابة مفاتيح، ومختصرات يستخدمها الدّارسون لتوفير الجهد في تقديم العلوم التي يتناولونها، ويبحثون فيها. من هنا فإنّ الاختلاف في دلالة المصطلح الواحد بين العلماء، والدّارسين أخطر من الاختلاف في اللفظ، ذلك أنّ مثل هذا الاختلاف يفقد العلماء القدرة على التّواصل فيما بينهم، ويجعل نقاشاتهم بلا معنى." (10) إنّ المفاهيم، وأنظمتها العلميّة ليست متطابقة في كلّ اللّغات، فقد تختلف من لغة إلى أخرى، فمدلول مصطلح لغة ما قد لا يُعبّر بدقّة عن المفهوم في لغة أخرى، ممّا يُشكّل ذلك صعوبة في عمليّة الاتّصال وتبادل المعلومات. يجمع مصطفى الحيادرة صوّر هذا التّعدّد في النّقطتين الآتيتين بقوله: " إنّ نظرة واحدة في المصطلحات اللّغويّة العربيّة الحديثة تكشف عمّا يُعاني منه هذا العلم من تعدّد في مصطلحاته، وربّما كان من أوّل ما يعترضنا من خلاف عدم اتّفاق العلماء على تسمية واحدة لهذا العلم... أ - تعدّد المفاهيم لمصطلح واحد: إنّ التّعدّد في المفاهيم الواردة للمصطلح الواحد ليس مقصوداً على اللّغة العربيّة، وإنّما هو ظاهرة شائعة في اللّغات الأخرى، وتتاثر اللّغة العربيّة بمثل هذا التّعدّد عندما تكون المصطلحات ممّا يفد إليها، أو يتّصل بالدّراسات التي تقوم فيها على حدّ سواء. ومن الأمثلة على ذلك تلك الدّلالات الواردة للمصطلح (Morpheme) في اللّغة الأجنبيّة، إذ يقوم لدى علماء اللّغة الأمريكيين مقام المونيم لدى أتباع مدرسة جنيف، ويدلّ عند مارتينييه على العناصر النّحويّة كالسّابقة، واللاحقة، وعلامات الإعراب، وغيرها...

ب - تعدّد الألفاظ الدّالة على مفهوم واحد: ربّما كان الجزء الأكبر من المعاناة يتعلّق بهذا الجانب، وهو أنّ العلماء، والدّارسين يختارون ألفاظاً لمفاهيم كان غيرهم قد اختار لها

المصطلح العربي الحديث في اللغة العلمية بين التأسيس، والتقييس، مجلة فصل الخطاب
ألفاظاً أخرى، وتختلف الدوافع وراء اختيار الألفاظ الجديدة من عالم لآخر... ، ويمكن تناول
صوّر هذا التعدّد ضمن محورين:

الأول: المصطلحات العربية المقابلة لمصطلح أجنبي واحد، والآخر: اختيار مصطلح عربي واحد للدلالة على عدد من المصطلحات الأجنبية، وعند الوقوف على تعدّد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد، يجد الدّارس أنّ هذا التعدّد جاء على صوّر متعدّدة اختارها واضعو المصطلحات لمصطلحاتهم. ويمكن تناول ذلك على النحو الآتي: الاختلاف في البنية، والاتفاق في الجذر الذي يبني منه، وهذه الصّورة كثيرة الشّيع، ذلك أنّه كثيراً ما يتفق المترجمون، أو الواضعون على المعنى العامّ الذي يُفیده المصطلح فيلجؤون إلى الجذر الذي يتضمّن الدلالة العامة، ولكن المصطلحات تختلف بعد ذلك في البنية التي توضع عليها هذه المصطلحات. ومن الأمثلة على ذلك ما اختاره المترجمون في مقابلة المصطلح الأجنبي (Significance)، فيختار له المسدي في قاموس اللّسانيات (إدلال)، ويساويه الخوليّ بمصطلح (Meaning)، فيختار له مقابلين هما (معنى، دلالة) ويساويه مكتب تنسيق التعريب في المعجم الموحد بالمصطلح الأجنبي (Signification)، فيختار لهما (الدلالة، المعنى المدلول) ويترجمه سعيد علّوش بـ (التدليل)، ويترجمه آخرون بـ (التدلال)، ويترجمه مندر عياشي بـ (الإدلال)، ويختار له عبد الملك مرتاض مصطلح (التمدّل)... " (11) ويُشير محمود فهمي حجازي إلى هذا التعدّد بالنسبة للمصطلحات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي الواحد بقوله: " هناك العديد من المشكلات التي أصيب بها المصطلح العربيّ منها: أولاً: تشتّت المصطلح العربيّ: ونقصد بالتشتّت وجود أكثر من مصطلح عربيّ مقابل المصطلح الأجنبيّ الواحد، فالأصل أن يكون لكلّ مصطلح أجنبيّ مقابل عربيّ وحيد، ولكن نجد أنّ هناك وفرة في المصطلحات العربيةّ مقابل المصطلح الأجنبيّ الواحد. فالناظر في كتب اللّغة يجد أنّ المصطلح الأجنبيّ (Linguistics) يقابل عدداً من المصطلحات العربيةّ منها: اللّسانيات، فقه اللّغة، علم اللّغة، الألسنيّة، وقد يحدث العكس بأن يستخدم المصطلح العربيّ الواحد ليُعبر عن أكثر من مصطلح أجنبيّ. فهذا التشتّت في المصطلح العربيّ يُعدّ ظاهرة مرضيّة، وأفة من آفات البحث العلميّ، إذ يسبّب بلبلة، وارتباكاً لدى الدّارسين، وهدرًا للجهود العلميّة في إضاعة الوقت بتكرار الجهود في الشّيء المترجم. ثانياً: ضبابية المصطلح العربيّ: يعتمد وضوح المصطلح، ودقته على وضوح المفهوم وحده، فإن كان المفهوم محدّداً في الدّهن، فقد سهل وضع المصطلحات المناسبة، أمّا إذا لم يكن المفهوم واضحاً في الدّهن، فلن يُعبر عنه بدقّة ووضوح... فوجوب التّطابق بين المصطلح، ومدلوله قدر الإمكان أمر مطلوب في علم المصطلح، وعليه فوضوح المصطلح من المطالب الرئيسيّة للمصطلح النّاجح، فكلمّا كان المصطلح دقيقاً واضحاً كانت الصّلة بين العلماء أوثق، وأيسر، وكان مجال الاختلاف

أضيق...⁽¹²⁾ أمّا الأمير مصطفى الشَّهابي في كتابه "المصطلحات العلميّة في اللّغة العربيّة بين القديم، والحديث" فيُشير إلى الأسباب التي جعلت المصطلح العربي لا يفي بالحاجة في نقل المفهوم الأجنبيّ بدقّة وتحديد، ووضوح، ويجمعها في نقطتين: " أولاً: هشاشة الالتزام في المصطلح العربيّ: ونعني بهشاشة الالتزام عدم الاستجابة الكاملة للمصطلحات التي أُقرّت من قبل المجامع اللّغويّة، فقد منحت هذه المجامع السّلطة اللّغويّة فقط، ولم تمنح السّلطة الإلزاميّة، فغياب الجهة الإلزاميّة استخدام مصطلحات بعينها يُؤدّي بالضرّورة إلى فوضى، وتضخّم في المصطلح الواحد... ثانياً: البطء في وضع المصطلح العربيّ: ومن المشكلات التي شاركت في سقم المصطلح العربيّ البطء في وضع المصطلحات العربيّة المناسبة للمصطلحات الأجنبية، فبعد أن يتغلغل المصطلح الأجنبيّ في جسم اللّغة العربيّة، ويستقرّ، يتمّ وضع مصطلح عربيّ مقابل له، وهذا سيُفضي إلى تداول، وشهرة المصطلح الأجنبيّ بين النّاس، وهامشيّة المصطلح العربيّ المقابل له."⁽¹³⁾

أسباب التّعّدّد في الألفاظ، والمفاهيم: لا شكّ في أنّ تعدّد المفاهيم العربيّة في مقابلتها للمصطلح الأجنبيّ الواحد، وتعدّد المصطلحات العربيّة في تعبيرها عن المفهوم الأجنبيّ الواحد يُشكّل صعوبة في تحديد المفاهيم العلميّة، وضبط قيمها الدّلاليّة، وذلك راجع لأسباب عديدة يذكرها مصطفى الحياذرة بقوله: " من أبرز أسباب تعدّد المصطلحات اختلاف الثّقافات التي يتأثّر بها، أو ينقل منها واضعو المصطلحات، فالذين يأخذون من الثّقافة الفرنسيّة يلتزمون منهجاً معيّناً يختلف عن منهج أولئك الذين يأخذون من الثّقافة الإنجليزيّة، ونلاحظ هذا واضحاً . على سبيل المثال . في التّرجمات التي قام بها عدد من الباحثين لكتاب دوسوسير، فالذين نقلوا من الفرنسيّة كانت مصطلحاتهم تختلف عن مصطلحات أولئك الذين نقلوا عن الإنجليزيّة... ومن العقبات التي تدخل في هذا الإطار تلك التّزعة الفرديّة السّائدة بين العلماء، إذ يسعى كلّ منهم إلى إثبات ما وضعه، وما يراه مناسباً، مع أنّ غيره قد يكون أنسب منه، وربّما يعود ذلك إلى تأثّره بثقافة معيّنة توجي له بأنّ ما اختاره من مصطلحات يمتلك ما لا يمتلكه غيره، فيدعوه ذلك إلى التّمسك بما يضعه من مصطلحات، وترك ما يختاره الآخرون من مصطلحات... ومما يُساعد في تنامي هذه المشكلة أنّ وضع المصطلحات ما يزال يعتمد على الجهود الفرديّة لا الجماعيّة، ومتى كان الأمر كذلك، فإنّه من المحتمّ حصول اختلاف حول الألفاظ العربيّة الدّالة على المعنى العلميّ المطلوب... ومن العقبات القائمة في هذا السّبيل أنّ القائمين على التّوحيد لا يملكون السّلطة في فرض المصطلحات التي يتوصّلون إلى إقرارها، ولذا فإنّ المؤتمرات، والندوات التي تُعقد، والتّوصيات التي تُتخذ، لا يملك المشاركون فيها أيّة سلطة

المصطلح العربي الحديث في اللغة العلمية بين التأسيس، والتقريب، _____ **مجلة فصل الخطاب**
لإلزام الدارسين بالأخذ بها دون غيرها، وإنما تبقى توصياتهم رهناً بمدى اقتناع الباحثين بها، وقبولهم الأخذ بها.

ويدخل في العقبات انعدام التنسيق بين العلماء، أو الهيئات المتخصصة في جهود الترجمة، وعدم وجود هيئة مرجعية توجد مثل هذه الجهود، وتحدّ من التخبّط، والعشوائية التي تعاني منها أعمال الترجمة بين العلماء في أرجاء الوطن العربي...⁽¹⁴⁾

منهجية وضع المصطلح في اللغة العربية: يقول إبراهيم كايد محمود في هذا الصدد: "إن المعرفة لا يمكن أن تكون تامة، ودقيقة، وشاملة دون منهجية دقيقة متكاملة تعتمد عليها في مواجهاتها لكلّ متطلبات الحياة العلمية، والحضارية وغيرها التي لا بدّ لها من وعي شامل، ومسؤولية تامة...، إلى أن يقول: "إنّ المنهج الواضح المحدّد بدقّة، وموضوعيّة شرط أساسي في كلّ عمل يقوم به المرء...، وأيّ عمل يفقد المنهجية الدقيقة المستوعبة لجوانبه المختلفة يُكتَب له الفشل، لأنّ المنهجية نصف المعرفة..."⁽¹⁵⁾

"إنّ مشكلة صياغة المصطلح العلمي، وتعميمه، والاتّفاق عليه مشكلة قائمة في جميع اللّغات الحيّة وقد برزت هذه المشكلة في تعريب المصطلحات اللّغوية المعاصرة شأنها في ذلك شأن غيرها من العلوم الأخرى في البلاد العربيّة، وغير العربيّة... ونظراً لأهمية هذه القضية وجدناها تُطرح على المستويين الفرديّ، والجماعيّ، فنذكر بعض العلماء أسباباً لهذه المشكلات، وذكر آخرون بعضاً من النتائج، والاقتراحات لمحاولة حلّ هذه المشكلات..."⁽¹⁶⁾ "وإنّ المتنبّع لأعمال اللّغويين العرب المحدثين يجد تنوعاً في المنهجيات المستخدمة في بناء مصطلحاتهم تعدّداً في وجهات النّظر التي يتبنوها، ويدعون إليها... وأوّل ما يتوقّف عنده المرء الخلاف بين العلماء في الاقتراض، والترجمة، فهل نختار للمصطلح الوافد لفظة عربيّة تقوم مقام اللفظة الأجنبية، أم ندخل اللفظة الأجنبية إلى لغتنا العربيّة كما هي، أو بإجراء بعض التعديل، والتّحوير عليها؟"⁽¹⁷⁾

وهذا ما أوقع هؤلاء العلماء في جدل حول كيفية التعامل مع المصطلح العربيّ في مقابلته المفهوم الوافد من اللغة الأمّ أي لغة الأجنبيّ المنتج، فيقول علي القاسميّ في هذا السياق: "جرى خلال العقود الخمسة المنصرمة خلاف حادّ في الوطن العربيّ بين المحافظين، والمتحرّرين من اللّغويين حول المصطلحات العلميّة، والتّقنيّة الحديثة، وكيفية وضعه. فقد نادى المتحرّرون باستعارة المصطلحات بحريّة تامة من الإنجليزيّة، والفرنسيّة، واللّغات الأخرى بل، وحتّى من اللّهجات العاميّة للإسراع في وضع المصطلحات، وزعموا أنّ الاقتراض اللّغويّ أمر طبيعيّ ومسموح به، ويُسهّم في تطوير اللّغة، وتنميتها، ولقد اشتمل القرآن الكريم، والحديث

النَّبويّ الشَّريف على أمثلة كثيرة من الافتراض اللُّغويّ، وما دام الأمر كذلك، فلا يضير اللُّغة العربيّة اليوم أن تقتض من اللُّغات الأجنبيّة لسدّ النّقص في المصطلحات العلميّة، والتّقنيّة. أمّا المحافظون فقد طالبوا بالتّقيّد باختيار الألفاظ العربيّة الفصيحة في مقابل المصطلحات الأجنبيّة ورأوا، أنّ ذلك أجدى على المدى البعيد، لأنّ اللُّغة العربيّة لغة اشتقاقية، فإذا تمّت ترجمة المصطلح بكلمة عربيّة استطعنا أن نشق من جذورها عدداً من المفردات بحيث تتكوّن لدينا في نهاية الأمر أسرة لفظيّة تُيسر بناء النّظام المصطلحيّ في اللُّغة، وتسهّل علينا عملية حفظه وتذكره...⁽¹⁸⁾

شروط صياغة المصطلح: للمصطلح شروط أساسيّة يستلزم توافرها عند صياغته، حتّى يكون ملائماً لترجمة المفاهيم العلميّة المستجدة، وعاملاً من عوامل نشرها، وشيوعها بين العاملين من باحثين، ودارسين في حقول العلوم والفنون، والمعارف. ويُمكن إجمال هذه الشُّروط في النّقاط الآتية، والتي أوردتها إيناس كمال الحديدي في كتابها "المصطلحات النّحويّة في التّراث النّحويّ في ضوء علم الاصطلاح الحديث"، وهي:

(1 - أهمّ الشُّروط يتمثّل في الانطلاق من المفاهيم، والعلاقات القائمة بينها، أي من المدلول إلى الدّالّ، لا من المصطلحات إلى المفاهيم، وهذا ما يميّز دراسة المصطلح عن دراسة الكلمة المعجميّة. ولعلّه ما يبرز انطلاقنا دائماً من المفهوم، أي من دلالة المصطلح حتّى، ونحن بصدد دراسته دراسة شكلية، فلم يتسنّ لنا الوصول إلى تقييم بنية المصطلح دون الوقوف على مدى تغييره عن مفهومه.

2 - وعدم تمثيل المفهوم، أو الثّبيء الواحد بأكثر من مصطلح واحد، وعدم اللّجوء إلى المترادفات إلّا لبيان ما قد يكون بين بعض المفاهيم من فروق دلاليّة دقيقة.

3 - ولا بدّ من تمثيل كلّ مفهوم، أو شيء بمصطلح مستقلّ، والنّأي عن الاشتراك اللفظيّ الذي من شأنه أن يُوقع في الخلط، واللبس.

4 - والابتعاد عن تسمية مفاهيم متقاربة بمصطلح واحد، وهو ما يُعرّف بتداخل مفاهيم المصطلح الواحد.

5 - والاقتصاد في اللُّغة عند وضع المصطلحات تحقيقاً للسهولة في الأداء، والتيسير في الاستيعاب

6 - والتّقيّد بالاستعمال اللُّغويّ القائم بالفعل، وما اتّفق عليه من مصطلحات، وعدم تغييرها إلّا لأسباب قويّة.

المصطلح العربي الحديث في اللغة العلمية بين التأسيس، والتفويض، مجلة فصل الخطاب

7 - وعند صياغة المصطلحات المركبة لابدّ من تجنّب المكونات المضلّلة، وبخاصّة العناصر المحدّدة فلا بدّ ألا تكون محدودة للغاية إلى الحدّ الذي لا يسمح بدخول وحدات جديدة.

8 - ومراعاة التتابع الصّحيح لمكوّنات المصطلح المركّب، وذلك باحتذاء التّرتيب المصطلح عليه للمركّبات المتشابهة.

9 - والالتزام بالمبادئ العامّة لصياغة المصطلحات المختصرة عند صياغة مصطلح مختصر من خلال حذف بعض مكوّنات تركيبه.

10 - ويُفضّل أن يكون المصطلح دائماً قابلاً للاشتقاق، وأفضل نماذج لهذا في اللّغات المنتمية لعائلة واحدة.

11 - ولابدّ من التعبير عن المفاهيم ذات الخصائص الواحدة المتّصلة فيما بينها بنظام واحد بمصطلحات ذات نظام واحد أي أن تتمّ صياغة المصطلحات بصورة نظاميّة، فكما تشترك المفاهيم في سمات دلاليّة لا بدّ أن تشترك مصطلحاتها أيضاً في سمات شكلية.

12 - ولابدّ من استيفاء شروط عامّة أساسيّة عند صياغة المصطلحات تتمثّل في الدّقة، والإيجاز وسهولة الكتابة، والنّطق. (19) الجهود المبذولة في صناعة المصطلح العلميّ العربيّ: يقول إبراهيم كايد محمود: " بالرغم من أنّ العرب قد قطعوا شوطاً طويلاً في مواكبة الحضارة العالميّة، وبلغوا شأواً هاماً في العلم، والثّقافة، إلّا أنّ قضية المصطلح في العربيّة لا تزال ينتابها كثير من الأزمات، وتصطدم بعدد من المعوّقات، والمثبّطات.

ولا يُمكن نكران ما بذلته الجهات العلميّة العربيّة المختلفة من منظّمات، وهيئات، ومجامع لغويّة من جهود في سبيل وضع المصطلحات وفق المعايير، والمقاييس الدوليّة، إلّا أنّها لم تستطع أن تضع منهجاً واضحاً محدّداً... " (20)

المنتظر من الجهد المصطلحيّ العربيّ: أدرك العلماء العرب من الهيئات العلميّة، والمجامع اللّغويّة ضرورة المصطلحات العلميّة، وأهمّيّتها في مسيرة العلوم، ومتابعة البحث العلميّ إذ تُعدّ جزءاً هاماً من المنهج العلميّ الذي لا يستقيم له حالٌ إلّا إذا قام على مصطلحات دقيقة تؤدّي الغرض المطلوب.

وفي هذا الشّأن يرصد لنا الخوري شحادة جملة من الحلول يراها ناجعة، وهي:

" 1 - سرعة البتّ في وضع البديل العربيّ للمقابل الأجنبيّ بعد دراسة المصطلح الأجنبيّ دراسة وافية، والتّعرّف إلى مدلوله العلميّ، ومفهومه الدّقيق، ومعناه الاصطلاحيّ الخاصّ المستعمل في حقل الاختصاص قبل الإقدام على وضع مصطلح عربيّ مقابل له، ذلك أنّ التّباطؤ، والإمهال يُعزّز استخدام المصطلح الأجنبيّ، وانتشاره على الألسن، والأقلام.

2 - التَّنسيق بين الجامعات في الدولة الواحدة، وبين جامعات الدول العربيَّة، والجامع اللُّغويَّة بوضع المصطلحات، واتِّباع أسلوب الفريق المتكوَّن من متخصصين في اللُّغة، وفي التَّرجمة، وفي المنطق، ومنحه السُّلطة التَّنفيذية إلى جانب السُّلطة اللُّغويَّة من أجل توحيد المصطلح، وانتشاره.

3 - التَّعامل مع اللَّفظ الأعجميَّ الجديد الذي ليس له مقابل في اللُّغة العربيَّة بإحدى الطُّرق: أ - وضع لفظ عربيّ واحد مقابل اللَّفظ الأجنبيّ بطرق الاشتقاق، أو المجاز. ب - ترجمة اللَّفظ الأعجميَّ إلى مصطلح عربيّ إذا كان ذلك ممكناً. ج - تعريب اللَّفظ الأعجميَّ.

4 - حتَّ المؤلِّفين، والباحثين على إعداد قوائم في آخر بحوثهم تضمِّ المصطلح الأجنبيّ، ومقابله العربيّ حتَّى تسهل متابعة هذه المصطلحات، ودراستها.

5 - تأليف معجم ثنائيِّ اللُّغة، يبدأ بالمصطلح الأجنبيّ، ويوضع مقابله مصطلح عربيّ واحد يختاره المعنيون.⁽²¹⁾ إنَّ غياب المنهجية الموحَّدة لوضع المصطلحات يتسبَّب في خلق أزمات في التَّعامل مع المفهوم الأجنبيّ الوافد من لغة المنتج، ويُعيق عملية التَّواصل، وتبادل المعلومات بين العلماء، والدَّارسين باعتبار التَّوحيد المصطلحيّ في اللُّغة العلميَّة يُشكل حجر الزَّاوية في المنهج العلميّ في مسيرة العلوم ومتابعة الأبحاث إذ لا يُمكن تكوين المعارف البشريَّة، وتنظيمها، وتنميطها، وتطويرها دون توفير المصطلح الذي يجب التَّحكُّم في وضعه، وصياغته، فهو أساس العلوم، وركيزتها، والعلاقة بينه، وبين هذه العلوم علاقة تعاضد، وتكامل، لا يمكن الفصل بينهما.

مراجع البحث وإحالاته:

- 1- د. محمَّد حسن عبد العزيز - مقدِّمة كتاب "المصطلح عند رفاة الطَّهطاوي بين التَّرجمة، والتَّعريب" لإيمان السَّعيد جلال، مكتبة الآداب- القاهرة 1426هـ/2006م ص: 5
- 2 - الخوارزميَّ أبو عبد الله محمَّد بن يوسف الكاتب، مفاتيح العلوم 3 <http://khizana.blogspot.com>
- 3 - لطفي عبد البديع، مقدِّمة لكتاب "كشَّاف اصطلاحات الفنون" للَّهناوي، المؤسَّسة المصريَّة العامَّة للتَّأليف، والتَّرجمة والنَّشر، ص: أ
- 4 - عزَّالدين إسماعيل، مجلَّة فصول، القاهرة، العدد: 03، 1987م، ص: 4
- 5 - إبراهيم كايد محمود، <http://www.Awu-dam.org/trath/97/turath97-003.html>
- 6 - علي القاسميّ، مقدِّمة في علم المصطلح، مكتبة النَّهضة العلميَّة، القاهرة، 1987م، ص: 10 و11
- 7 - إبراهيم كايد محمود، <http://www.Awu-dam.org/trath/97/turath97-003.html>

- 8 - الشريف علي بن محمد الجرجاني - التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت 1405هـ/1985م ص: 112
- 9- أبو يعقوب السكاكي - مفاتيح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت، 1983م ص: 436
- 10 - مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي (نظرة في توحيد المصطلح، واستخدام التقنيات الحديثة لتطويره)، الكتاب الثاني، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2003م، ص: 43
- 11 - يُنظر مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص: 41 - 50
- 12 - ينظر فهد محمود حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة، والنشر، ص: 229
- 13 - ينظر الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم، والحديث، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ص: 176
- 14 - ينظر مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص: 55 - 58
- 15 - إبراهيم كايد محمود، <http://www.Awu-dam.org/trath/97/turath97-003.Html>
- 16 - ينظر مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي (الكتاب الثالث)، ص: 119
- 17 - ينظر مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي (الكتاب الأول)، ص: 99
- 18 - علي القاسبي، مقدمة في علم المصطلح، ص: 64
- 19 - ينظر إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء لندنيا للطباعة، والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006م، ص: 97- 99
- 20 - ينظر إبراهيم كايد محمود، <http://www.Awu-dam.org/trath/97/turath97-003>
- 21 - الخوري شحادة، دراسات في الترجمة، والمصطلح، والتعريب، دار طلاس للدراسات، والتعريب ص: 131 - 136.